الهوية الوطنية والحقوقية في النموذج التنموي المغربي

دراسة نسقية للعلاقة بين المرجعية الدستورية وأهداف النموذج التنموي الجديد

National and Human Rights Identities in Morocco's New Development Model: A Systems Analysis of the Relationship between the Constitutional Framework and the Objectives of the New Development Model

AALOUACH imad عماد علواش

دكتور في العلوم القانونية والسياسية

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير

المغرب

imad.aalouach1985@gmail.com

الملخص:

يطرح موضوع الهوية في النموذج التنموي الجديد إشكالية تتجاوز حدود التعريف الدستوري للهوية الوطنية والحقوقية إلى سؤال التفعيل وآليات التحول من النص إلى الواقع، فإذا كان دستور 2011 قد كرس هوية وطنية متعددة الروافد وهوية حقوقية قائمة على مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فإن النموذج التنموي الجديد جاء ليجعل من هاتين الهويتين رافعتين استراتيجيتين للتنمية والتماسك الاجتماعي وبناء الثقة بين المواطن والمؤسسات. وانطلاقا من المنهج النسقي، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الكيفية التي استحضر بها النموذج التنموي مقومات الهوية الوطنية وآليات حماية الهوية الحقوقية، وإبراز دوره في ترجمة المقتضيات الدستورية إلى سياسات وإصلاحات عملية، خاصة في مجالي التعليم والثقافة وفي مجال تعزيز الحقوق والحريات.

الكلمات المفتاحية: الهوية الوطنية، الهوية الحقوقية، دستور 2011، النموذج التنموي الجديد، المنهج النسقي.

Abstract:

The issue of identity in Morocco's New Development Model raises a question that goes beyond the constitutional definition of national and rights-based identity to encompass their effective implementation and the mechanisms through which constitutional principles are translated into social reality. While the 2011 Constitution enshrined a national identity rooted in multiple cultural, linguistic, and civilizational components, as well as a rights-based identity founded on the principles of human rights and fundamental freedoms, the New Development Model seeks to transform these two identities into strategic drivers

of development, social cohesion, and trust-building between citizens and institutions. Adopting a systems approach, this study examines how the New Development Model incorporates the foundations of national identity and the mechanisms for protecting rights-based identity, while highlighting its role in translating constitutional provisions into concrete public policies and reforms, particularly in the fields of education, culture, and the promotion of rights and freedoms.

Keywords: National Identity; Rights-Based Identity; 2011 Constitution; New Development Model; Systems Approach.

مقدمة:

تعد الهوية مفهوما مركبا ومتشعب الأبعاد قانونيا وسياسيا وثقافيا وتنمويا، فهي ليست معطى جامدا أو ثابتا، وإنما بناء اجتماعي ومؤسساتي متجدد يعكس الخصائص المشتركة التي تميز جماعة بشرية معينة وتحدد علاقاتها بذاتها ومحيطها، بل وأضحت، في الدولة المعاصرة، تتجاوز مدلولها التقليدي المرتبط بالانتماء الثقافي أو الحضاري، لتتحول إلى عنصر استراتيجي في بناء السياسات العمومية وصياغة الخيارات التنموية، فالتنمية لم تعد تقاس فقط بالمؤشرات الاقتصادية، بل أصبحت ترتبط بمدى قدرة الدولة على استثمار مقوماتها الحضارية وقيمها المجتمعية ومنظومتها الحقوقية في تحقيق الاندماج الاجتماعي وتعزيز التنمية البشرية.

وبالتالي، فالحديث عن الهوية في السياق المغربي لا ينصرف إلى بعد ثقافي محض، بل يمتد ليشمل منظومة متكاملة من المقومات الحضارية والقيمية والحقوقية التي تؤطر مشروع الدولة والمجتمع، وتحقق التنمية كمفهوم مرادف ومعبر عن الرفاه، والتقدم، والعدالة الاجتماعية، والنمو الاقتصادي، وتطوير الذات، وحتى التوازن البيئي [1].

يقصد بالهوية الوطنية مجموع المقومات والثوابت المشتركة التي تؤطر الشخصية الجماعية للمجتمع المغربي، والتي حددها الدستور من خلال تأكيده على وحدة الأمة المغربية وتعدد روافدها الثقافية والحضارية واللغوية. وتؤدي هذه الهوية وظيفة تتجاوز مجرد التعبير عن الخصوصية الوطنية، لتشكل رافعة للتماسك الاجتماعي والاستقرار المؤسساتي وتعزيز الشعور بالانتماء والمواطنة، بما يجعلها إطارا جامعا للتنوع ومصدرا للتماسك الاجتماعي والاستقرار المؤسساتي. وتكتسب هذه الهوية أهمية خاصة باعتبارها أحد مكونات الرأسمال اللامادي للمغرب، ذلك أن القيم المشتركة والذاكرة الجماعية تشكل موارد استراتيجية لا تقل أهمية عن الموارد الاقتصادية في تحقيق التنمية وتعزيز القدرة التنافسية للدولة.

وإلى جانب ذلك، يبرز مفهوم الهوية الحقوقية باعتباره مفهوما حديثا نسبيا في الأدبيات القانونية والسياسية، ويقصد به مجموع المبادئ والقيم والضمانات الحقوقية التي تؤسس لعلاقة الفرد بالدولة، وتحدد مكانة حقوق الإنسان داخل النسق القانوني والمؤسساتي، فالهوية الحقوقية لا تقتصر على مجرد الاعتراف الدستوري بالحقوق والحريات، وإنما تشمل أيضا آليات الحماية والتفعيل والتمكين التي تجعل من الحقوق ممارسة فعلية وليست مجرد مقتضيات قانونية مجردة، وهو ما يعكس درجة تشبع المجتمع والدولة بقيم الكرامة الإنسانية والمساواة والعدالة وعدم التمييز والمواطنة الكاملة.

وقد شكل دستور 2011 محطة مفصلية في بناء هذه الهوية الحقوقية، من خلال دسترة منظومة واسعة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وتعزيز مكانة الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة، فضلا عن دسترة عدد من المؤسسات والآليات المكلفة بحماية الحقوق والنهوض بها، وهو ما يجعل البعد الحقوقي أحد المرتكزات الأساسية للنموذج الدستوري المغربي ويعكس توجها يسعى إلى التوفيق بين الخصوصية الوطنية والانفتاح على المرجعية الكونية لحقوق الإنسان، بما يضمن تحقيق التوازن بين متطلبات الهوية الوطنية ومقتضيات الدولة الحديثة.

[1] Gilbert Rist, Le développement : Histoire d'une croyance occidentale, 3e éd, Presses de Sciences Po, 2007, https://doi.org/10.3917/scpo.rist.2007.01.

غير أن القيمة الحقيقية للمقتضيات الدستورية، سواء المتعلقة بالهوية الوطنية أو الحقوقية، لا تتجلى في مجرد وجودها داخل النصوص القانونية، وإنما في مدى قدرتها على إنتاج آثار ملموسة داخل الواقع الاجتماعي والاقتصادي والمؤسساتي. ومن هنا تبرز أهمية النموذج التنموي الجديد باعتباره إطارا استراتيجيا يسعى إلى تحويل المبادئ الدستورية من مستوى الإقرار المعياري إلى مستوى الفعل العمومي والسياسات التنموية. فالنموذج التنموي لم يتعامل مع الهوية الوطنية باعتبارها مجرد معطى ثقافي، بل اعتبرها موردا تنمويا ورأسمالا ينبغي تثمينه واستثماره في بناء مجتمع مندمج ومتشبث بقيمه، كما لم ينظر إلى الحقوق والحريات باعتبارها غاية مستقلة فحسب، وإنما باعتبارها شروطا ضرورية لتحقيق التنمية وضمان الإنصاف وتكافؤ الفرص وتعزيز الثقة في المؤسسات، وهو ما أكده التقرير العام للنموذج التنموي، أولا، باستناده على الدستور كإطار مرجعي يكرس "الاختيار الذي لا رجعة فيه في بناء دولة ديموقراطية يسودها الحق والقانون" و"التشبث بحقوق الإنسان"، وثانيا، باعتباره امتدادا له ومترجما لمبادئه إلى رافعات للتنمية وقيمه إلى مناهج للعمل.

الاطار المفاهيمي:

الهوية: يعرف petit larousse لفظ "هوية" بأنه "الطابع الدائم والأساسي لشخص أو جماعة"، وفي مدلولها النفسي فهي "قناعة شخص بالانتماء إلى مجموعة اجتماعية، قائمة على شعور يميز طائفة ما جغرافيا ولغويا وثقافيا، ويولد سلوكات خاصة معينة"، وتستعمل كلمة "هوية" في الأدبيات المعاصرة لأداء معنى لفظة Identité، والتي تعبر عن خاصية المطابقة: مطابقة الشيء لنفسه، أو مطابقته لمثيله، أي خصوصية الذات، وما يتميز به الفرد أو المجتمع عن الأغيار من خصائص ومميزات وقيم ومقومات. ولعل أهم تعريف للهوية ورد عند المفكر الألماني ماكس فيبر الذي اعتبرها "إحساس الجماعة بالأصل المشترك" [1].

والهوية بمفهومها المعاصر هي هوية وطنية جامعة يعبر عنها دستور الدولة، إذ تضم معظم الوثائق الدستورية الحديثة فصولا تحدد هوية الدول، والذي تنبثق منه (أي الدستور) منظومة من القوانين تضمن حقوق المواطنين وتحدد لهم واجباتهم وترسم لهم أصول العلاقات في ما بينهم [2]. ويعتبر الفقه الدستوري أن "الهوية الوطنية للدولة تنبني عموما على صنفين من العناصر: عناصر موضوعية مثل اللغة والديانة والثقافة، وعناصر ذاتية تتمثل في الشعور بالانتماء إلى الدولة" [3]. كما أن للهوية علاقة وثيقة بالمواطنة وتتداخل معها، فالمواطنة تتجسد من خلال الهوية التي يحملها الفرد والشعور بالانتماء والرغبة في العيش المشترك، وتتألف الهوية من مجموع هويات منها الهوية الدينية، والهوية العرقية، والهوية الثقافية، والهوية التاريخية، والاقتصادية، والحزبية... [4].

---

[1] عبد الجليل أبو المجد، الدساتير والهوية بين الماضي والحاضر، أفريقيا الشرق،الدار البيضاء، 2018، ص 120.

[2] المرجع نفسه، ص 121.

[3] Marie-Claire. Ponthoreau, « constitution européenne et identités constitutionnelles nationales », VIIe congrès mondial de l'aidc, Athènes, 11-15 juin 2007. v. Sébastien Martin, l'identité de l'état dans l'union européenne : entre « identité nationale» et «identité constitutionnelle», revue française de droit constitutionnel, n° 91, 2012, p 22/23.

[4] عبد الجليل أبو المجد، المرجع نفسه، ص 122.

الحقوق والحريات: هي مجموع الحقوق الذاتية الأساسية للفرد، وتتكون من حقوق الإنسان، والحريات العامة، وما يسمى بالحقوق التضامنية أو الجماعية أو الجيل الثالث لحقوق الإنسان، هذه الحقوق مضمونة في دولة الحق والقانون، إما بموجب نصوص ذات طبيعة قانونية، أو بموجب الدستور الذي يحددها ويؤكد على احترامها، أو من خلال إعلانات كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن.

الإشكالية:

اعتمادا على المنهج النسقي، تنظر هذه الدراسة إلى الدستور والنموذج التنموي الجديد باعتبارهما مكونين متكاملين داخل النسق العمومي المغربي، فالدستور يمثل المصدر الذي يحدد القيم والمبادئ والاختيارات الكبرى المرتبطة بالهوية الوطنية والحقوقية، بينما يشكل النموذج التنموي آلية لتفعيل هذه الاختيارات وترجمتها إلى برامج وسياسات وإجراءات عملية.

وعليه، فإن الغاية من الدراسة لا تمثل الوقوف عند حدود التأصيل الدستوري للهوية، وإنما في تحليل الكيفية التي سعى من خلالها النموذج التنموي الجديد إلى تحويل الهوية الوطنية والحقوقية من مقتضيات دستورية إلى روافع للتنمية الشاملة، ومن نصوص قانونية إلى ممارسات ومخرجات تنموية تسهم في بناء مجتمع أكثر اندماجا وعدالة وفعالية، من خلال تحليل حضورها داخل فلسفة النموذج التنموي الجديد واختياراته الكبرى، والكشف عن الآليات التي اقترحها لتحويل هذه المرتكزات الدستورية إلى عناصر فاعلة في تحقيق التنمية وتعزيز الاندماج المجتمعي وترسيخ دولة الحقوق والمؤسسات.

التصميم:

سنحاول من خلال هذه الدراسة مقاربة إشكالية الهوية في علاقتها بالنموذج التنموي الجديد بالمغرب، منطلقين من فرضية مفادها أن الهوية الوطنية والهوية الحقوقية لا تشكلان مجرد مقتضيات دستورية ذات طابع إعلاني رمزي، بل تمثلان مرتكزين أساسيين ضمن النسق الدستوري المغربي، وهو ما استدعى استحضارهما بقوة داخل النموذج التنموي الجديد باعتباره إطارا استراتيجيا يروم تحويل الاختيارات الدستورية الكبرى إلى سياسات عمومية وبرامج عملية قادرة على تحقيق التنمية الشاملة.

ولتحقيق هذه الغاية، سيتم معالجة الموضوع من خلال التصميم التالي:

- المبحث الأول: الهوية الوطنية، من الحماية الدستورية إلى الاستثمار التنموي؛
- المبحث الثاني: الهوية الحقوقية، حماية دستورية وتفعيل تنموي لتحقيق أهداف النموذج التنموي.

المبحث الأول: الهوية الوطنية، من الحماية الدستورية إلى الاستثمار التنموي

تعد الدولة المغربية من أعرق الدول في محيطها الإقليمي، إذ استطاعت عبر مختلف المراحل التاريخية المحافظة على استمرارية كيانها السياسي وصيانة استقلالها وترسيخ مقومات شخصيتها الحضارية والثقافية. ومع انخراطها في مسار الدستورانية الحديثة، أصبح الدستور انعكاسا للزمن والمجتمع والآمال والتطلعات وأداة للتعبير عن اختيارات الدولة وقيم المجتمع ومرجعياته الجامعة، فحرصت الدساتير المغربية المتعاقبة، منذ دستور 1962، على تكريس المقومات الأساسية للهوية الوطنية وصيانتها، وبلغ

هذا التوجه مداه مع دستور 2011، الذي منح للهوية مكانة دستورية بارزة، ذُكرت فيه سبع مرات تحت أسماء الهوية الوطنية، والهوية المغربية، والهوية الثقافية المغربية، لتصير بذلك الهوية الوطنية مفهوما دستوريا وتكتسب قوة قانونية صريحة، جعلتها تنتقل من مجرد مفهوم ثقافي واجتماعي وتاريخي إلى مفهوم عصري محاط بضمانات دستورية [1].

وفي امتداد لهذا التوجه الدستوري، جاء النموذج التنموي الجديد ليجعل من الهوية الوطنية رافعة أساسية للمشروع التنموي، منطلقا من رصيد تاريخي وحضاري وثقافي راكمه المغرب عبر قرون من الاستمرارية والتفاعل، فبدل النظر إلى الهوية باعتبارها مجرد موروث رمزي، اعتبرها النموذج التنموي موردا استراتيجيا ورأسمالا قادرا على دعم الإقلاع التنموي وتعزيز التماسك المجتمعي، فراهن على بناء مستقبل مشترك يستند إلى الشعور بالانتماء إلى الوطن، وإلى استثمار الذاكرة الجماعية والقيم المشتركة والتعددية الثقافية والتراث الوطني، بما يجعل من الهوية المغربية جسرا يربط بين أصالة الجذور ومتطلبات الانخراط في التحولات العالمية والمساهمة في صناعة المستقبل [2].

المطلب الأول: مقومات الهوية الوطنية وآليات صيانتها بين المرجعية الدستورية والتوجهات التنموية

تكشف المواضع التي ورد فيها مفهوم الهوية ضمن دستور 2011 عن ارتباطه بجملة من المرتكزات الأساسية التي تشكل جوهر الشخصية الوطنية المغربية، وفي مقدمتها البعد الديني والبعد اللغوي، فضلا عن التزام الدولة بوضع سياسات عمومية كفيلة بحماية هذه الهوية وصيانتها وتعزيز حضورها لدى المواطنين، سواء داخل الوطن أو في صفوف المغاربة المقيمين بالخارج. وإذا كان الدستور قد تولى إقرار هذه المرتكزات وتحديد معالمها الكبرى، فإن النموذج التنموي الجديد جاء ليشكل امتدادا عمليا لهذا التوجه، من خلال السعي إلى ترجمة المقومات الهوياتية إلى اختيارات وسياسات وبرامج قادرة على تثمينها والمحافظة عليها وجعلها رافعة لتعزيز التماسك المجتمعي ودعم مسار التنمية.

1. الهوية الدينية:

يشكل البعد الديني أحد المرتكزات الأساسية للهوية الوطنية المغربية، بالنظر لما راكمه عبر التاريخ من أدوار في بناء الشخصية الجماعية للأمة وترسيخ تماسكها ووحدتها، فالهوية الدينية المغربية لا تقتصر على بعدها العقدي، بل تمتد لتشمل منظومة من القيم الحضارية والثقافية القائمة على الاعتدال والانفتاح والتعايش والتشاور وتغليب المصلحة العامة، وهي قيم أسهمت في تشكيل نموذج ديني وطني ذي خصوصية فريدة ومتميزة. وفي نفس السياق، يبرز المذهب المالكي باعتباره واحدا من مكونات هذه الهوية، لما يتميز به من مرونة فقهية وقدرة على استيعاب المستجدات ومواكبة التحولات الاجتماعية، في إطار المرجعية الدينية التي تضطلع بها مؤسسة إمارة المؤمنين، وقد مكن هذا التفاعل بين الثوابت الدينية ومتطلبات التطور المجتمعي من إرساء حلول تشريعية

[1] محمد أشركي، "الحداثة والهوية الدستورية في المغرب: أي علاقة ؟"، من الحداثة إلى الحداثات، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة "دورات"، الجزء الأول، ص 111.

[2] النموذج التنموي الجديد تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، التقرير العام، أبريل 2021، ص 10.

متوازنة في عدد من القضايا، كمدونة الأسرة، مما يؤكد دور الهوية الدينية المغربية في الجمع بين المحافظة على الثوابت والانفتاح على متطلبات العصر [1].

وإذا كان الدستور قد كرس الهوية الدينية باعتبارها أحد المكونات الأساسية للهوية الوطنية المغربية، فإن النموذج التنموي الجديد سعى إلى توفير آليات عملية لصيانتها وترسيخها داخل المجتمع، واضعا المؤسسة التعليمية في صلب هذا الرهان. فالمدرسة، لا تقتصر وظيفتها على نقل المعارف والتكوين وتنمية الكفاءات، بل تضطلع أيضا بدور محوري في غرس القيم المشتركة وتعزيز المرجعيات الثقافية والدينية المؤسسة للشخصية المغربية، بما يسهم في ترسيخ قيم العيش المشترك واحترام الاختلاف ونبذ الإقصاء والتمييز، فضلا عن تنمية روح المواطنة وترسيخ ثقافة المنفعة المشتركة وتعزيز الانتماء الوطني والتشبث بثوابت الأمة [2].

وعلى هذا الأساس، يقترح النموذج التنموي تجديد مقاربة تدريس التربية الإسلامية والتربية المدنية بما يضمن الانتقال من التلقين النظري إلى بناء القيم وتجسيدها في السلوك والممارسة اليومية. وينطلق هذا التوجه من استثمار الرصيد الروحي والديني للمغرب، القائم على الاعتدال والانفتاح والتسامح، من أجل ترسيخ قيم المواطنة والمسؤولية والتعايش، وتعزيز انخراط المتعلمين في النقاش والتفكير النقدي حول القضايا المجتمعية. كما يؤكد النموذج التنموي أهمية اعتماد أساليب بيداغوجية تحفيزية وتفاعلية من شأنها تعزيز ارتباط الناشئة بهذه المرجعية الدينية وترسيخ حضورها الإيجابي في الواقع الاجتماعي، بما يجعل المدرسة فضاء لإعادة إنتاج الهوية الدينية الوطنية وصيانتها في إطار من الانفتاح والاعتدال [3].

لا يقتصر تجديد مقاربة التربية الإسلامية والمدنية، وفق تصور النموذج التنموي الجديد، على مراجعة المضامين التعليمية فحسب، بل يمتد إلى تطوير الوسائط والأساليب البيداغوجية الكفيلة بجعل القيم الدينية والمدنية أكثر ارتباطا بالواقع المعاش للمتعلمين، عبر توظيف الأدوات الرقمية والوسائل التفاعلية الحديثة من أجل تقريب التراث التاريخي والروحي للمغرب من الناشئة بأساليب تتلاءم مع التحولات التكنولوجية والثقافية المعاصرة. كما يؤكد النموذج التنموي على الدور المحوري للمدرس باعتباره ناقلا للقيم ومجسدا لها سلوكا وممارسة، إلى جانب أهمية إشراك الأسر وتحسيسها بمسؤوليتها في استكمال الوظيفة التربوية للمدرسة، بما يضمن انسجام القيم الملقنة داخل المؤسسة مع القيم المتداولة داخل الأسرة والمجتمع.

ومن جهة أخرى، لا يفصل النموذج التنموي بين التحصيل الدراسي والتربية على القيم، بل يدعو إلى تطوير منظومة التقييم لتشمل، إلى جانب الأداء التعليمي، السلوك المدني والقيمي للمتعلمين، من خلال تثمين قيم الأمانة والتسامح والاحترام والتعاون والتضامن، مع إيلاء الأهمية لترسيخ ثقافة الحوار والمشاركة داخل الفضاء المدرسي، عبر تشجيع التلاميذ على التعبير عن أرائهم وتعلم آداب النقاش وتدبير الاختلاف [4]، لتتحول المدرسة من مجرد فضاء لاكتساب المعارف إلى مؤسسة لتكوين المواطن، إسهاما في صيانة الهوية الدينية والوطنية وترسيخا لقيم المواطنة والتعايش.

---

[1] النموذج التنموي الجديد تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، مرجع سابق، ص 40.

[2] النموذج التنموي الجديد تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، مرجع سابق، ص 95.

[3] المرجع نفسه، ص 96.

[4] المرجع نفسه، ص 96.

2. الهوية اللغوية:

يُبرز إطار "انتماء مشترك ومصير مشترك" المكانة المحورية التي تحتلها الهوية الوطنية في تصور النموذج التنموي الجديد، ولاسيما في بعدها اللغوي والثقافي باعتبارهما من المقومات الأساسية لتعزيز التماسك المجتمعي وبناء مشروع تنموي جامع. لهذا، يستند النموذج إلى الاختيار الدستوري الذي كرس هوية مغربية موحدة وغنية بتعدد روافدها، من خلال الاعتراف بالمكونات العربية الإسلامية والأمازيغية والصحراوية الحسانية، وبالروافد الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية التي أسهمت في تشكيل الشخصية المغربية عبر التاريخ، ويعكس هذا التوجه مسارا إصلاحيا تبنته المملكة، لم يقتصر على عملية المصالحة الوطنية، التي أتاحت التصالح مع الذاكرة الجماعية وتكريس أسس حقوق الإنسان، بل امتد إلى مأسسة التنوع الثقافي واللغوي وجعله أحد مرتكزات المشروع المجتمعي الحداثي.

لقد شكل الاعتراف الدستوري باللغة والثقافة الأمازيغيتين باعتبارهما رصيدا مشتركا لجميع المغاربة محطة أساسية في تدبير التعدد الثقافي، كما أكد الدستور على ضرورة صيانة المكون الحساني وحماية مختلف التعبيرات الثقافية واللهجات المتداولة بالمغرب، وأهمية هذه المقتضيات لا تكمن في بعدها الرمزي فحسب، وإنما في ما تفتحه من إمكانيات لتثمين الرأسمال الثقافي واللغوي الوطني وتعزيز الشعور بالانتماء المشترك. ومن هذا المنطلق، يدعو النموذج التنموي إلى إرساء سياسة لغوية وثقافية منسجمة قادرة على التوفيق بين حماية المكونات الهوياتية الوطنية والانفتاح على اللغات الأجنبية الأكثر تداولا، باعتبارها أدوات للتواصل والاندماج في مجتمع المعرفة وتعزيز القدرة على التفاعل مع التحولات العالمية، بما يجعل من التنوع اللغوي والثقافي رافعة للوحدة الوطنية وموردا من موارد التنمية.

وانطلاقا من اعتبار التنوع اللغوي والثقافي رصيدا استراتيجيا للتنمية، لمن يكتف النموذج التنموي الجديد بالتأكيد على ضرورة حماية مكونات الهوية الوطنية، بل اقترح جملة من الآليات الكفيلة بتثمينها وإعادة إنتاجها داخل المجتمع. وفي هذا الإطار، دعا إلى إحداث وتنشيط فضاءات ثقافية بمختلف جهات المملكة، تضطلع بوظائف تتجاوز العرض الثقافي التقليدي لتشمل تثمين التراث المحلي، وتشجيع النقاش العمومي، ودعم الإبداع الفني والثقافي، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني في نشر الثقافة وترسيخ الشعور بالانتماء. كما أوصى بتطوير شراكات بين هذه الفضاءات والمؤسسات المعنية بالتربية والثقافة، كقطاع التربية الوطنية والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية أو المعاهد الثقافية الأجنبية، بما يضمن تكامل الجهود الرامية إلى صيانة الموروث الثقافي الوطني وإشاعة قيمه بين الأجيال الصاعدة [1].

وتحتل المدرسة، مرة أخرى، مكانة مركزية ضمن هذا التصور، باعتبارها الفضاء الأكثر قدرة على نقل المقومات اللغوية والثقافية للهوية الوطنية وترسيخها، فربَط النموذج التنموي بين تعزيز اللغات الوطنية والانفتاح على اللغات الأجنبية في إطار رؤية متوازنة تجعل من التعدد اللغوي رافعة للاندماج في مجتمع المعرفة دون المساس بالمرجعيات الهوياتية للمجتمع المغربي. ولتحقيق هذا الهدف، اقترح مراجعة المقاربات البيداغوجية المعتمدة في تدريس اللغات، والاستفادة من العلوم الإدراكية في تطوير أساليب التعلم،

[1] النموذج التنموي الجديد تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، مرجع سابق، ص 112.

فضلا عن توظيف التقنيات الرقمية لبناء منظومة وطنية لتكنولوجيا التربية قادرة على الرفع من جودة التعلمات وتحسين الكفايات اللغوية [1].

ولم يغفل النموذج التنموي أهمية الحفاظ على الروابط الثقافية التي تجمع مغاربة العالم بوطنهم الأم، معتبرا أن صيانة الهوية الوطنية لا تقتصر على المجال الترابي للدولة، بل تمتد إلى مواطنيه المقيمين بالخارج، فأوصى بتعزيز البرامج الثقافية الموجهة إليهم، وتطوير آليات التعريف بالتراث الوطني، وتوفير فرص تعلم اللغتين العربية والأمازيغية للأجيال الجديدة، مع الاستفادة من الوسائط الرقمية لتيسير الولوج إلى المكونات الثقافية والحضارية للمغرب. وهو التوجه الذي يعكس وعيا بأهمية البعد الثقافي واللغوي في الحفاظ على استمرارية الانتماء الوطني وتعزيز ارتباط مغاربة العالم بهويتهم [2].

3. السياسات العمومية في مجال تعزيز الهوية الوطنية وصيانتها.

إذا كانت السياسات العمومية تعبر عن خيارات الدولة وتوجهاتها، وبها ومن خلالها ترسم ملامحها وتعيد تشكيل نفسها على ضوء النتائج والأثر الذي تخلفه، فإن فعاليتها تظل رهينة انسجامها وقدرتها على تحقيق الأهداف المرسومة. وفي هذا السياق، ينطلق النموذج التنموي الجديد من تشخيص مفاده أن عددا من السياسات العمومية، بما فيها تلك المرتبطة بتثمين مقومات الهوية الوطنية وصيانتها، ما تزال تواجه مجموعة من الاختلالات البنيوية التي تحد من أثرها ونجاعتها، وتتمثل هذه الاختلالات أساسا في ضعف التنسيق بين المتدخلين العموميين، ومحدودية الالتقائية بين السياسات والبرامج القطاعية [3]، بما ينعكس سلبا على انسجام التدخلات العمومية وتكاملها.

كما يسجل النموذج بطء مسار اللامركزية واللاتمركز الإداري، الأمر الذي يحول دون تمكين الجماعات الترابية من الموارد البشرية والتقنية والمالية الضرورية لتنفيذ السياسات العمومية بكفاءة أكبر وبصورة أقرب إلى انتظارات المواطنين وخصوصيات المجالات الترابية. ويضاف إلى ذلك طول المساطر التشريعية والتنظيمية، وضعف اللجوء إلى آليات التقييم القبلي للمشاريع والإصلاحات، مما يؤثر على جودة التنفيذ ويحد من القدرة على استباق الإكراهات المحتملة. كما يبرز النموذج التنموي محدودية ثقافة التقييم وتتبع الأثر داخل الإدارة العمومية، وهو ما يحول دون استخلاص الدروس من التجارب السابقة وإدخال التعديلات اللازمة لتحسين فعالية السياسات العمومية واستدامة نتائجها [4].

إن نجاح السياسات العمومية لحماية الهوية وتثمينها لا ترتبط فقط بوضوح المرجعيات الدستورية أو بوجود برامج ومبادرات قطاعية، بل يقتضي أيضا إصلاح منظومة الحكامة العمومية وتعزيز التنسيق والالتقائية والتقييم، خاصة وأن هذه الهوية تشكل ملتقى مختلف السياسات العمومية، باعتبار أن نجاح هذه الأخيرة في الاستجابة لانتظارات المواطنين وتعزيز ثقتهم في

---

[1] المرجع نفسه، ص 95.

[2] النموذج التنموي الجديد تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، مرجع سابق، ص 141.

[3] المرجع نفسه، ص 30.

[4] المرجع نفسه، ص 32.

المؤسسات يسهم في تقوية الروابط التي تجمعهم بالدولة والمجتمع، فكل سياسة عمومية ناجحة لا تمثل مجرد استجابة لحاجة قطاعية أو اجتماعية، بل تشكل لبنة إضافية في صرح الهوية الوطنية تنمي حس المواطنة والواجب المدني والاعتزاز والافتخار بالانتماء.

وفي هذا الإطار، يربط النموذج التنموي تعزيز الهوية الوطنية بضرورة استعادة الثقة في المؤسسات العمومية عبر تخليق الحياة العامة، وتعزيز الشفافية والولوج إلى المعلومة، وتطوير آليات تتبع وتقييم السياسات العمومية [1]، بما يضمن ربط المسؤولية بالمحاسبة والحد من مختلف مظاهر الانحراف أو سوء التدبير، كما يدعو إلى اعتماد مقاربة تشاركية في إعداد وتنفيذ السياسات العمومية، تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الترابية للمجالات المختلفة، وتمنح الفاعلين الترابيين دورا أكبر في تحديد الأولويات التنموية وتنزيلها، فالجماعات الترابية، وفق هذا التصور، لا ينبغي أن تظل مجرد فضاءات لتطبيق قرارات مركزية، بل يتعين أن تتحول إلى فاعل أساسي في صناعة السياسات العمومية وتنفيذها [2]، تحقيقا لتنمية أكثر عدالة وقربا من المواطنين، وتعزيزا لمختلف روافد الهوية الوطنية.

من جهة ثانية، يبرز النموذج التنموي أهمية الفضاء العمومي باعتباره مجالا لإنتاج المواطنة وترسيخ الانتماء الجماعي، من خلال دعم إعلام مستقل ومسؤول، ومجتمع مدني فاعل، وبرلمان قادر على الاضطلاع بوظائفه التشريعية والرقابية [3]. فهذه المؤسسات لا تمثل فقط ركائز الديمقراطية والحكامة، وإنما تشكل أيضا آليات أساسية لبناء الثقة وتعزيز المشاركة وإغناء النقاش العمومي، بما يرسخ شعور المواطنين بالانتماء إلى مشروع وطني مشترك ويجعل الهوية الوطنية ممارسة يومية تتجسد في السلوك المدني والمشاركة في الشأن العام، وليس مجرد انتماء رمزي.

إن النموذج التنموي الجديد لم يتعامل مع الهوية الوطنية كمكون دستوري أو رصيد تاريخي وثقافي، بل نظر إليها كرأسمال ورافعة استراتيجية للتنمية والتماسك المجتمعي، فسعى إلى تعزيز مقوماتها الدينية واللغوية والثقافية من خلال سياسات عمومية تروم ترسيخ قيم المواطنة والانتماء والثقة في المؤسسات ضمانا لاستدامة المشروع المجتمعي المغربي وتحصينه. غير أن بلوغ هذه الغاية يظل رهينا بوجود آليات قادرة على نقل هذه المقومات من مستوى المبادئ والتوجهات العامة إلى مستوى الممارسة والتنشئة الاجتماعية، وهو ما يفسر المكانة المحورية التي أولاها النموذج التنموي لكل من التعليم والثقافة باعتبارهما رافعتين أساسيتين لتفعيل الهوية الوطنية وإعادة إنتاجها عبر الأجيال.

المطلب الثاني: التعليم والثقافة كرافعتين لتفعيل الهوية الوطنية في النموذج التنموي الجديد

يندرج اهتمام النموذج التنموي بالتعليم والثقافة ضمن رؤية تستهدف ترسيخ مقومات الهوية الوطنية وتعزيز حضورها في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية، ففي انسجام مع الثوابت الدستورية والقيم المؤسسة للشخصية المغربية، يطمح النموذج التنموي

[1] المرجع نفسه، ص 64.

[2] النموذج التنموي الجديد تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، مرجع سابق، ص 69.

[3] المرجع نفسه، ص 67.

إلى بناء مجتمع ديمقراطي منفتح ومتماسك، يمتلك فيه المواطن القدرة على المبادرة والإبداع والمشاركة الفعلية في التنمية، مع الحفاظ على ارتباطه بمرجعياته الحضارية والثقافية.

لهذا، يضع النموذج التنموي المنظومة التربوية في صلب مشروعه المجتمعي، باعتبارها المجال الأكثر قدرة على نقل القيم المؤسسة للهوية الوطنية إلى الأجيال الصاعدة، من خلال تكوين مواطنين متشبعين بروح المسؤولية والاستقلالية والانفتاح، وقادرين على التوفيق بين التشبث بمقومات الهوية المغربية والتفاعل الإيجابي مع التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم. وإلى جانب المدرسة، يمنح النموذج للثقافة مكانة مركزية باعتبارها رافعة للاندماج الاجتماعي وتعزيز التماسك بين مختلف مكونات المجتمع، ووسيلة لترسيخ قيم التنوع والتعدد التي تميز الشخصية المغربية، وبذلك يشكل كل من التعليم والثقافة أداتين أساسيتين لتحويل الهوية الوطنية من النص إلى ممارسة مجتمعية وإلى مورد استراتيجي داعم للتنمية.

1. المنظومة التربوية:

تحتل المدرسة مكانة محورية في بناء الهوية الوطنية وصيانتها، باعتبارها إحدى أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية المكلفة بإعداد المواطن ونقل القيم والمعارف المشتركة بين الأجيال، فإلى جانب الأسرة ووسائل الإعلام ومختلف مؤسسات التأطير السوسيو-ثقافي، تضطلع المنظومة التربوية بدور أساسي في ترسيخ الشعور بالانتماء الوطني وتعزيز الوعي بالمقومات الدينية واللغوية والثقافية للمجتمع، بما يضمن استمرارية الذاكرة الجماعية وتماسك النسيج الاجتماعي، فالمدرسة ليست مجرد مجال لاكتساب المعارف والكفايات، بل تشكل أحد أهم الفضاءات التي تتشكل داخلها تصورات الأفراد لهويتهم الوطنية ولموقعهم داخل المجتمع.

وانطلاقا من هذا الوعي، جعل النموذج التنموي الجديد إصلاح المنظومة التربوية في صلب رهاناته الاستراتيجية، انطلاقا من تشخيصه لجملة من الاختلالات البنيوية التي تحد من قدرتها على أداء وظائفها التربوية والمجتمعية، ويتعلق الأمر أساسا باستمرار أزمة جودة التعلمات، وتراجع الثقة في المؤسسة التعليمية وفي أدوارها التكوينية، فضلا عن تآكل وظيفتها كآلية للارتقاء الاجتماعي وتحقيق تكافؤ الفرص. لذلك يدعو النموذج التنموي إلى إحداث تحول عميق في المنظومة التربوية من خلال الرفع من جودة التعليم والتكوين، والاستثمار في تأهيل وتحفيز الأطر التربوية، ومراجعة مسارات التعلم وآليات التقييم، وتجديد المناهج والمضامين البيداغوجية، إلى جانب تعزيز استقلالية المؤسسات التعليمية وقدرتها على تعبئة مختلف الفاعلين [1]. وهو الإصلاح الذي يهدف، في جوهره، إلى إعادة الاعتبار للمدرسة كفضاء منتج للمعرفة والقيم، قادر على تكوين مواطن متشبع بهويته الوطنية ومنفتح على متطلبات العصر وتحولاته.

وهكذا، فإصلاح المنظومة التربوية سيمتد إلى تعزيز الوظيفة القيمية والمجتمعية للمدرسة، فالأخيرة مطالبة بالإسهام في ترسيخ القيم الوطنية والدينية المشتركة، وتنمية ثقافة العيش المشترك، واحترام الاختلاف، ونبذ مختلف أشكال الإقصاء والتمييز، فضلا عن غرس روح الحوار والتسامح والتعاون بين المتعلمين. وبالتالي، فالمؤسسة التعليمية فضاء لإعداد المواطن، بقدر ما هي فضاء لاكتساب المعارف والمهارات.

[1] النموذج التنموي الجديد تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، مرجع سابق، ص ص 94/93.

وفي هذا السياق، يؤكد النموذج التنموي على ضرورة إعادة الاعتبار للتربية على المواطنة وجعلها أكثر ارتباطا بالممارسة اليومية للمتعلمين، بما يعزز الشعور بالانتماء إلى الجماعة الوطنية والتشبث بثوابتها ورموزها [1]. عبر تجاوز المقاربة التقليدية القائمة على التلقين، واعتماد أساليب تربوية تقوم على المشاركة والتفاعل والانخراط في مشاريع جماعية ذات منفعة عامة، سواء في المجالات الاجتماعية أو الثقافية أو الرياضية أو البيئية، فمثل هذه الأنشطة لا تسهم فقط في تنمية الحس المدني وروح المسؤولية، وإنما تمكن أيضا من تحويل قيم المواطنة والتضامن والمصلحة العامة إلى ممارسات وسلوكيات ملموسة، بما يعزز ارتباط الناشئة بوطنهم ويجعل المدرسة أداة أساسية لتفعيل الهوية الوطنية وترسيخها داخل المجتمع.

2. المنظومة الثقافية:

إذا كانت المدرسة تشكل الفضاء الأساسي لنقل القيم والمعارف المؤسسة للهوية الوطنية، فإن الثقافة تمثل المجال الأوسع الذي تتجسد داخله هذه الهوية وتعاد صياغتها باستمرار في الوعي الفردي والجماعي، فالثقافة لا تقتصر على إنتاج المعرفة أو الإبداع الفني، بل تضطلع بوظائف مجتمعية تنموية متعددة، من تعزيز التماسك الاجتماعي، وترسيخ الشعور بالانتماء، وتثمين الذاكرة الجماعية والموروث الحضاري، بما يدفع نحو بناء مجتمع ديمقراطي حداثي منفتح وقادر على تدبير تنوعه الثقافي في إطار الوحدة الوطنية. ومن ثم، تشكل الثقافة أحد المداخل الأساسية لتنمية قدرات الأفراد وتعزيز مشاركتهم في الحياة العامة، فضلا عن دورها في إنتاج المعنى والقيم المشتركة التي يقوم عليها العيش المشترك.

وانطلاقا من هذه الأهمية، منح النموذج التنموي الجديد للثقافة مكانة مركزية ضمن مشروعه المجتمعي معتبرا إياها رافعة متعددة الأبعاد تتجاوز وظيفتها الرمزية لتشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية. فهي، من جهة، أداة لتقوية الروابط الاجتماعية وتعزيز الانسجام بين مختلف مكونات المجتمع المغربي، ومن جهة ثانية، تشكل رهانا للحفاظ على الوحدة الوطنية من خلال تثمين المقومات التاريخية والهوياتية المشتركة. كما أنها مورد اقتصادي واعد قادر على خلق فرص الشغل واستقطاب الاستثمار وتحقيق التنمية على المستوى الترابي [2]، بما يجعل من الثقافة ليس فقط وسيلة لصيانة الهوية الوطنية، بل أيضا رافعة للتنمية وركنا من أركان القوة الناعمة للمغرب.

وإذا كان النموذج التنموي الجديد ينظر للثقافة كرافعة أساسية لتعزيز الهوية الوطنية وتحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، فإنه لا يكتفي بتأكيد أهميتها الرمزية أو الحضارية، بل يدعو إلى الارتقاء بها إلى مصاف المرافق العمومية التي تساهم في التنمية البشرية والمجتمعية، على غرار التعليم والصحة. ومن هذا المنطلق يؤكد أنت حقيق الأدوار المنتظرة من الثقافة يقتضي الانتقال من مقاربة قطاعية تقليدية إلى رؤية شمولية تجعل منها حقا أساسيا وموردا تنمويا في الوقت نفسه، فاقترح، في إطار الاختيار

[1] المرجع نفسه، ص 96.

[2] النموذج التنموي الجديد تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، مرجع سابق، ص 110.

الاستراتيجي الثالث، مجموعة من التدابير والإجراءات لعلها تسهم في اضطلاع الثقافة بوظيفتها في ترسيخ الهوية الوطنية، من قبيل :[1]

- إدماج الثقافة في المنظومة التربوية بإدراج النقاشات والمناظرات الموضوعاتية كطرق للتعليم والتي تمكن من صقل ملكة النقد والجدل والحوار والانفتاح على الآخر؛
- دعم وتنشيط إنتاج ثقافي وإعلامي مبتكر يتسم بالجودة ويساهم في إغناء الحوار والتحسيس والإشعاع الدولي للمغرب، مع إحداث منصة إعلامية للإخبار والتحليل والنقاش مكملة للقطب الإعلامي العمومي، وإنشاء منصة رقمية للصناعة الثقافية، وتطوير عرض موجه إلى الخارج يساعد على التعريف بالإرث التاريخي العريق للمغرب، وخصائصه والتزامه منذ عصور بالحوار بين الحضارات وإشاعة قيم والاعتدال؛
- ضمان المحافظة على الموروث الوطني والذاكرة الجماعية وتثمينهما وتعزيز إشعاع التاريخ والثقافة المغربية على المستوى الدولي، وذلك من خلال جرد التراث المادي وجمعه وتوثيقه والمحافظة عليه وترويجه وتثمينه، والحفاظ على التراث اللامادي المحلي، وإنشاء متاحف مخصصة للتراث اللامادي ورقمنة كل المحتويات الثقافية اللامادية وتنظيم فعاليات منتظمة حول مواد ثقافية وتقوية التعاون بين الحرفيين والفنانين والباحثين ودعم المرشدين الثقافيين الجهويين المصنفين والمكوَّنين؛
- ضرورة مواصلة المجهودات الرامية إلى تعزيز وتقوية الروابط الثقافية واللامادية مع مغاربة العالم، من خلال الرفع الملموس من جودة محتوى البرامج الثقافية الحالية بالحرص على التنظيم الدوري لتظاهرات سوسيو ثقافية وتقديم دروس في اللغات العربية والأمازيغية لفائدة الأجيال الجديدة المزدادة ببلدان الإقامة، وكذا وضع منصات رقمية للتعلم رهن إشارتهم لتمكينهم من التعرف بشكل أفضل على الإرث الثقافي لبلدهم الأصلي؛
- إحداث وكالة مغربية للعمل الثقافي بالخارج لتوحيد مجهودات مختلف الفاعلين في هذا المجال ودعم تعبئة مغاربة العالم؛
- الحفاظ على أماكن الذاكرة اليهودية (المقابر، المعابد، المتاحف ...) وتثمين تراثها غير المادي، على اعتبار الجالية اليهودية المغربية واحدة من مقومات الهوية الوطنية...

وهكذا، ومن خلال ما سبق، يبدو أن النموذج التنموي لم يتعامل مع الهوية الوطنية باعتبارها مجرد مكون رمزي أو مرجعية دستورية جامدة، بل جعل منها رافعة استراتيجية للتنمية وموردا لتعزيز التماسك المجتمعي وتعبئة الطاقات الوطنية. وفي هذا الإطار، سعى إلى تفعيل الاختيارات الدستورية المرتبطة بالهوية من خلال سياسات وآليات عملية، كان في مقدمتها الدعوة إلى إصلاح المنظومة التربوية وتثمين الفعل الثقافي باعتبارهما مجالين أساسيين لترسيخ قيم المواطنة والانتماء وصيانة المقومات الدينية واللغوية والثقافية للمملكة، فبرز النموذج التنموي الجديد كامتداد عملي للدستور، يهدف إلى تحويل مبادئه وقيمه إلى برامج ومبادرات قادرة على جعل الهوية الوطنية قوة دافعة للتنمية ومؤطرة لبناء مغرب أكثر اندماج وتماسكا وانفتاحا.

[1] المرجع نفسه، ص ص 112/111.

المبحث الثاني: الهوية الحقوقية، حماية دستورية وتفعيل ضروري لتحقيق أهداف النموذج التنموي.

تشكل الحقوق والحريات دعامة أساسية لدولة الحق والقانون وشرطا لازما لتعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات وترسيخ شعورهم بالانتماء للوطن، ودافعا أساسيا للانخراط بإيجابية في التنمية وبناء الوطن وتحقيق المصلحة العامة وإنجاح مخططات التنمية في جميع المجالات، فالتنمية لا يمكن أن تزهر في غياب ضمانات فعلية للحقوق والحريات أو في ظل ضعف آليات حمايتها، وهو ما جعل مسار بناء الهوية الحقوقية بالمغرب يرتبط بجملة من الإصلاحات والمحطات المفصلية.

هذه الإصلاحات والمحطات المفصلية من أجل بناء الهوية الحقوقية للمملكة شكلت وما زالت منعطفا حقيقيا نحو دولة الحق والقانون، وجدارا سميكا للحيلولة دون العودة للوراء وقطيعة مع الماضي، فكانت تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة محطة أولى في هذا المسار، بترسيخها لقيم المصالحة مع الماضي وحفظ الذاكرة الجماعية وتعزيز ضمانات عدم تكرار الانتهاكات، بما أسهم في استعادة الثقة في المؤسسات وسيادة القانون، ثم جاء دستور 2011 ليشكل محطة ثانية أكثر تقدما، حيث دستر عددا من التوصيات الحقوقية، وكرس التزام المملكة بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، مع تعزيز مكانة الاتفاقيات الدولية داخل المنظومة القانونية الوطنية. وفي امتداد لهذا المسار برز النموذج التنموي الجديد باعتباره محطة ثالثة تسعى أجرأة وتحويل هذه المكتسبات الدستورية والحقوقية إلى رافعة للتنمية، انطلاقا من قناعته بأن ترسيخ الحريات وسيادة القانون وتعزيز الثقة في المؤسسات تشكل شروطا ضرورية لإنجاح المشروع التنموي وتحقيق التنمية المنشودة.

المطلب الأول: دستور 2011، دستور حقوق وحريات

يعد دستور 2011 ورشا إصلاحيا مفتوحا ومستمرا، بالنظر، أولا، لسياقه التشاركي الذي طبع عملية إعداده وصياغته، وبالنظر. ثانيا لما يتطلبه من جهود متواصلة لتنزيل مقتضياته وتفعيل قيمه ومبادئه على أرض الواقع، فالدستور ليس مجرد محطة قانونية لإعادة تنظيم المؤسسات وتوزيع الاختصاصات، بل مشروعا مجتمعيا متكاملا يروم "بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، تواصل بعزم مسيرة توطيد وتقوية مؤسسات دولة حديثة، مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة" [1].

لقد شكل دستور 2011، بما تضمنه من مقتضيات حقوقية متقدمة، محطة مفصلية في مسار بناء الهوية الحقوقية للمملكة، ووفر إطارا مرجعيا لإطلاق سلسلة من الأوراش الإصلاحية التي استهدفت مختلف أجيال حقوق الإنسان، من خلال اعتماد برامج وسياسات عمومية وتشريعات ومؤسسات جديدة تروم تعزيز دولة الحق والقانون واستكمال البناء الديمقراطي. وفي هذا السياق، لم يقتصر الدستور على تكريس الحقوق والحريات الأساسية في بعدها المدني والسياسي، بل عمل أيضا على توسيع نطاق الحماية الدستورية لتشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، بشكل يعكس تبني مقاربة شمولية للكرامة الإنسانية والتنمية. كما عزز آليات المشاركة المواطنة والديمقراطية التشاركية، وكرس حرية التعبير والرأي والصحافة والحق في الحصول

[1] تصدير دستور 2011.

على المعلومة، إلى جانب ضمانات حماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية. وفي المقابل، أقر مجموعة من الحقوق الاجتماعية الأساسية، كالحق في التعليم والصحة والشغل والحماية الاجتماعية والسكن والثقافة والبيئة السليمة، بما يجعل من دستور 2011، ليس فقط وثيقة لتكريس الحقوق، بل إطارا مؤسسا لهوية حقوقية حديثة تقطع مع انتهاكات الماضي وتسعى إلى التوفيق بين متطلبات الديمقراطية وضرورات التنمية.

من جهة أخرى، لم يكتف الدستور بتوسيع دائرة الحقوق والحريات والاعتراف بها، بل عمل على تحصينها وضمان استمراريتها باعتبارها أحد المكونات الجوهرية لهوية المملكة، ففي خطوة ذات دلالة دستورية عميقة، نص الفصل 175 على الاختيار الديمقراطي والمكتسبات المحققة في مجال الحريات والحقوق الأساسية ضمن المجالات المحصنة من أي مراجعة دستورية، أو ما يسمى بمواد الحظر الموضوعي، بما يعكس إرادة تأسيسية واضحة تروم جعل الديمقراطية وحقوق الإنسان ثوابت دستورية غير قابلة للتراجع أو المساومة، كما عزز الدستور هذا التوجه من خلال توسيع المجال التشريعي ليشمل مختلف الحقوق والحريات الأساسية، بما يضمن إخضاعها للنقاش العمومي والتمثيل الديمقراطي داخل المؤسسة التشريعية، ويحد من إمكانية تنظيمها أو تقييدها بوسائل قانونية أدنى مرتبة، بل ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل امتدت الحماية الدستورية إلى الظروف الاستثنائية، حيث ألزم الفصل 59 المؤسسة الملكية باحترام الحقوق والحريات الأساسية حتى في حالة الاستثناء، وهو تأكيد على أن الشرعية الدستورية في المغرب لم تعد تقوم فقط على استمرارية الدولة ومؤسساتها، وإنما أيضا على استمرارية حماية الحقوق وصون الكرامة الإنسانية.

وفي ذات السياق، لم يُنظر إلى دستور 2011 باعتباره وثيقة مكتملة بمجرد صدورها، بل باعتباره مشروعا إصلاحيا مفتوحا يستمد فعاليته من جودة تنزيل مقتضياته، ولذلك شهدت مرحلة ما بعد الدستور إطلاق مجموعة من الأوراش التشريعية والمؤسساتية الرامية إلى تفعيل مضامينه وترجمة فلسفته الحقوقية إلى واقع ملموس، من خلال اعتماد القوانين التنظيمية المؤطرة للمؤسسات الدستورية، وإصلاح منظومة العدالة، وتوسيع فضاءات المشاركة والتشاور العمومي، وتعزيز أدوار المجتمع المدني كشريك في إعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية، وهو التوجه الذي يعكس انتقالا تدريجيا من منطق الاعتراف بالحقوق إلى منطق ممارستها وضمان نفاذها الفعلي داخل المجتمع.

وعمل الدستور على إرساء بنية مؤسساتية متكاملة لحماية الحقوق والحريات والنهوض بها، تقوم على تعدد الآليات وتكاملها، فإلى جانب إحداث المحكمة الدستورية وتوسيع الرقابة على دستورية القوانين، ولا سيما من خلال الدفع بعدم الدستورية، تم تعزيز استقلال السلطة القضائية باعتبارها الضامن الأول للحقوق والحريات. كما جرى دعم أدوار المؤسسات الوطنية للحكامة وحقوق الإنسان، بما يجعل حماية الحقوق مسؤولية جماعية تتقاسمها مختلف المؤسسات الدستورية. وهذه الهندسة المؤسساتية تكتسي أهمية خاصة، لأنها تعكس انتقال الهوية الحقوقية من مستوى المبادئ المعلنة إلى مستوى الضمانات القانونية والمؤسساتية القادرة على تأمين استمراريتها وحمايتها.

غير أن أهمية المقتضيات الدستورية التي جاء بها دستور 2011 لم تحل دون إثارة سؤال الفعالية والأثر الفعلي لهذه المكتسبات على حياة المواطنين، فبعد مرور أكثر من عقد من الزمن على دخوله حيز التنفيذ، برزت لدى فئات واسعة من المجتمع

تطلعات متزايدة نحو استكمال تفعيل عدد من الحقوق والحريات الدستورية وترجمة مضامينها إلى ممارسات ملموسة. وفي هذا السياق، سجل النموذج التنموي الجديد وجود فجوة بين التقدم الذي تحقق على مستوى البناء الدستوري والمؤسساتي وبين مستوى إدراك المواطنين لآثار هذا التقدم في واقعهم اليومي، وهو ما انعكس على درجة الثقة في المؤسسات وفي قدرة السياسات العمومية على الاستجابة لانتظاراتهم.

ومن هذا المنطلق، لم يحصر النموذج التنموي إشكالية الحقوق والحريات في بعدها القانوني الصرف، بل ربطها بمدى قدرة المواطن على ممارسة مواطنته الكاملة والمشاركة الفعلية في تدبير الشأن العام. فاستمرار بعض حالات الغموض أو عدم الثقة في الصياغة القانونية، وما ترتب عنها من تباين في التأويل أو التطبيق، يُنظر إليه باعتباره عاملا من شأنه التأثير على الشعور بالأمن القانوني وعلى ممارسة بعض الحريات العامة الفردية [1]. كما أن المواطن لم يعد يكتفي بالمطالبة بالاستفادة من الخدمات العمومية أو بتحسين أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، بل أصبح يطالب بتمكينه من الوسائل والفرص التي تسمح له بأن يكون فاعلا في التنمية لا مجرد مستفيد من نتائجها [2]، وهنا تتجلى رؤية النموذج التنموي، الذي ينظر إلى الحقوق والحريات باعتبارها أدوات للتحرر الفردي والجماعي وبناء القدرات، وليست مجرد ضمانات قانونية أو امتيازات تمنحها الدولة [3].

وعليه، فالتحدي لا يتمثل في إقرار حقوق جديدة بقدر ما يتمثل في تعزيز شروط ممارستها الفعلية، وترسيخ الثقة في المؤسسات، وتوسيع إمكانيات المشاركة والتمكين، بما يجعل الهوية الحقوقية التي كرسها دستور 2011 رصيدا حيا ومؤثرا في الواقع التنموي، وقادرا على تعبئة المواطنين للانخراط الإيجابي في بناء الوطن وتحقيق أهداف التنمية.

المطلب الثاني: النموذج التنموي وتعزيز دولة الحقوق والحريات.

يعد النموذج التنموي الجديد امتدادا عمليا للمشروع الدستوري الذي دشنه دستور 2011، باعتباره الإطار المرجعي الذي تستمد منه الإصلاحات التنموية مشروعيتها وأهدافها. وبالتالي، فإن الرهان لم يعد منصبا على مجرد الاعتراف الدستوري بالحقوق والحريات الأساسية، وإنما الانتقال بها من مثالية الكلمات وطوباوية التعابير إلى واقع معيش وملموس، وتحويلها من مقتضيات قانونية إلى واقع ينعكس على حياة المواطنين ويعزز ثقتهم في المؤسسات. فالهوية الحقوقية التي كرسها الدستور لا تكتمل بمجرد التنصيص على الحقوق بل تكتسب معناها الحقيقي من خلال تفعيلها وحمايتها وإدماجها في مختلف السياسات العمومية.

وهكذا، يؤكد النموذج التنموي أن نجاح هذا المسار رهين بانخراط مختلف الفاعلين والمؤسسات في ورش ترسيخ دولة الحق والقانون، فالبرلمان مطالب بالاضطلاع الكامل بوظيفته التشريعية والرقابية بما يضمن ملاءمة المنظومة القانونية مع المقتضيات الدستورية والحقوقية وفعاليتها. ومن جهتها، فمؤسسات الحكامة وحماية الحقوق والحريات مدعوة إلى تعزيز نجاعتها عبر التقييم المستمر لأدائها، وتطوير آليات اشتغالها وتوسيع إشعاع قراراتها وآرائها داخل الفضاء العمومي [4]، مساهمة منها في ترسيخ ثقافة

[1] النموذج التنموي الجديد تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، مرجع سابق، ص 32.

[2] المرجع نفسه، ص 41.

[3] المرجع نفسه، ص 47.

[4] النموذج التنموي الجديد تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، مرجع سابق، ص 60.

المساءلة والمشاركة المواطنة. أما الحكومة، فمطالبة بتعزيز التنسيق بين مختلف القطاعات والمؤسسات الدستورية، ومأسسة آليات تتبع تنفيذ الإصلاحات الحقوقية وتقييمها، بما يضمن الانتقال من منطق الإعلان عن الحقوق إلى منطق ضمان نفاذها الفعلي.

هذا ويربط النموذج التنموي حماية الحقوق والحريات بجودة الأداء الإداري، باعتبار الإدارة نقطة التماس المباشرة بين المواطن والدولة. فشدد على ضرورة تطوير المرفق العمومي وجعله أكثر شفافية ونجاعة وقربا من المرتفقين، مع تعزيز الحق في التظلم والولوج إلى المعلومة وتحسين التواصل مع المواطنين [1]، فكلما ازدادت فعالية المؤسسات العمومية وقدرتها على الاستجابة لانتظارات الأفراد، كلما تعززت الثقة في الدولة وترسخ الشعور بالمواطنة، وهو ما يجعل من تفعيل الحقوق والحريات ليس فقط التزاما دستوريا، بل مدخلا أساسيا لإنجاح النموذج التنموي وتحقيق أهدافه المجتمعية.

من جهتها، تحتل السلطة القضائية موقعا محوريا في هذا التصور، فهي الضامن الأساسي لحماية الحقوق والحريات وترجمة المقتضيات الدستورية إلى ضمانات فعلية يتمتع بها الأفراد في حياتهم اليومية. لذلك، يؤكد النموذج التنموي الجديد على ضرورة تعزيز الأمن القانوني والقضائي من خلال مراجعة عدد من المقتضيات القانونية التي ما تزال تثير إشكالات على مستوى الوضوح والتأويل، للحد من مساحات الغموض وتقليص درجات عدم اليقين واحتمالات التفاوت في التطبيق أو التعسف في استعمال السلطة. كما يدعو إلى ترسيخ تأويل دستوري منفتح يستحضر الالتزامات الدولية للمغرب في مجال حقوق الإنسان، وينسجم في الوقت نفسه مع الثوابت والقيم الوطنية، بما يعزز حماية الحقوق والحريات ويقوي الثقة في العدالة [2].

لا يرى النموذج التنموي في العدالة غاية مستقلة، بل جزءا من منظومة متكاملة تستهدف بناء الثقة بين المواطن والمؤسسات، فنجاعة القضاء واستقلاليته، إلى جانب جودة الخدمات العمومية، وتعميم الحماية الاجتماعية، وضمان العمل اللائق، وفعالية هيئات الحكامة والضبط، كلها عناصر مترابطة تساهم في تمكين الأفراد من التمتع الفعلي بحقوقهم وترسيخ شعورهم بالكرامة، لتصبح الحقوق والحريات رافعة للتنمية وضمانة للديمقراطية، ولتتحرر الطاقات الفردية والجماعية وتتم تعبئة المواطنين للانخراط في المشروع التنموي.

وفي نفس السياق، يضع النموذج التنموي الجديد المساواة بين النساء والرجال واحترام الاختلاف والتنوع في صلب رؤيته المجتمعية، باعتبارها مقومات أساسية لبناء مجتمع منفتح ومندمج قادر على استثمار جميع موارده البشرية، فالتنمية المنشودة، وفق هذا التصور، لا يمكن أن تتحقق في ظل الإقصاء والتمييز، بل تستوجب توسيع فرص المشاركة والتمكين أمام مختلف فئات المجتمع، بما يعزز قيم المواطنة ويجعل من الحقوق والحريات رصيدا مشتركا لجميع المواطنين.

وتحقيقا لهذه الغايات، يقترح النموذج التنموي:

- تعزيز المساواة بين النساء والرجال والتمكين الاقتصادي للمرأة، من خلال إزالة العوائق التي تحد من مشاركتها، ودعم ولوجها إلى التعليم والتكوين والتمويل والعمل، وضمان المساواة في الفرص والأجور؛

[1] المرجع نفسه، ص 61.

[2] المرجع نفسه، ص 65.

- حماية حقوق النساء ومكافحة جميع أشكال التمييز والعنف ضدهن، عبر تطوير المنظومة القانونية والمؤسساتية، وتعزيز آليات الحماية والتكفل، ونشر ثقافة المساواة والمناصفة داخل المجتمع [1]؛
- ملاءمة بعض المقتضيات التشريعية والاجتهادات مع المبادئ الدستورية للمساواة والكرامة، وتشجيع النقاش العمومي والفقهي حول القضايا المجتمعية المرتبطة بحقوق المرأة والأسرة [2]؛
- تمكين الشباب وتعزيز اندماجهم الاقتصادي والاجتماعي والمدني، من خلال دعم التشغيل وريادة الأعمال، وتقوية التكوين والإدماج المهني، وتوسيع قنوات المشاركة والمواطنة الفاعلة [3]؛
- ضمان الحق في الصحة والرفاه عبر تعميم التغطية الصحية، وتحسين جودة الخدمات والعلاجات، وتطوير حكامة المنظومة الصحية ورقمنتها [4]؛
- تعزيز الحق في السكن اللائق وتحقيق الاندماج والتمازج الاجتماعي، من خلال تطوير العرض السكني وتحسين حكامة العقار وتوجيه الدعم نحو الفئات المستحقة [5]؛
- حماية الموارد الطبيعية وترسيخ التنمية المستدامة، عبر ترشيد استغلال الماء والطاقة، وتثمين الاقتصاد الأخضر والأزرق، والحفاظ على التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية [6]...

هذا علاوة على ما جاء به النموذج التنموي من تدابير تهم الحق في التعليم (الفصل 31) من خلال إصلاح المنظومة التربوية، واحترام الضمانات المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية (الفصل 24) أثناء استكمال الإطار القانوني الهادف إلى ضمان الثقة الرقمية للمستعملين والسيادة الرقمية للمملكة، وتنمية الإبداع الثقافي والفني (الفصل 26) أثناء دعم الرأسمال البشري وإدماج الثقافة في المنظومة التربوية، وكذا دعم الحق في الحصول على المعلومات (الفصل 27) خلال دعم مهام التقييم، كآلية للمحاسبة ورافعة للنجاعة في بلورة وقيادة الفعل العمومي... وغيرها.

خاتمة

لم يختزل النموذج التنموي الجديد الهويتين الوطنية والحقوقية في مجرد مرجعيتين دستوريتين أو شعارات مؤطرة للفعل العمومي، بل اتخذهما شرطين أساسيين لإنجاح المشروع التنموي المغربي، فالهوية الوطنية بما تختزله من مقومات دينية ولغوية وثقافية وحضارية، والهوية الحقوقية بما تستنبطن من حقوق وحريات وضمانات مؤسساتي، تشكلان معا، في تصور النموذج، رافعتين متكاملتين لتعزيز التماسك الاجتماعي، وبناء الثقة، وتعبئة الطاقات الفردية والجماعية لخدمة التنمية.

---

[1] **النموذج التنموي الجديد تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، مرجع سابق، ص 107.**

[2] **المرجع نفسه، ص 108.**

[3] **المرجع نفسه، ص ص 109/108.**

[4] **المرجع نفسه، ص ص 102/101/100.**

[5] **المرجع نفسه، ص ص 125/124.**

[6] **المرجع نفسه، ص ص 128/127.**

لكن وفي المقابل، فإن الانتقال من مستوى التصور إلى مستوى الإنجاز العملي كشف عن تحديات بنيوية لا تزال تؤثر في وثيرة هذا التحول، فمن جهة، ما تزال المدرسة المغربية، رغم ما أسند لها من أدوار في ترسيخ قيم المواطنة والانتماء، تواجه إشكالات مرتبطة بجودة التعلمات، واستمرار مظاهر الهدر المدرسي، وتفاوت الفرص بين المجالات الترابية والفئات الاجتماعية، وهو ما يحد من قدرتها على أداء وظيفتها الاندماجية والثقافية على الوجه المطلوب. كما أن الفعل الثقافي، رغم ما يحظى به من أهمية في النموذج التنموي، يعاني من محدودية البنيات والتجهيزات الثقافية وضعف الولوج المتكافئ إليها، فضلا عن التحديات التي تفرضها العولمة الثقافية والفضاءات الرقمية على أنماط التنشئة التقليدية وعلى منظومة القيم المشتركة.

من جهة ثانية، لا تزال الهوية الحقوقية تواجه تحديات مرتبطة باستكمال ورش الملاءمة التشريعية مع المقتضيات الدستورية والالتزامات الدولية للمملكة، وبطء تنزيل بعض الإصلاحات المؤسساتية، واستمرار فجوات الثقة بين المواطن والمؤسسات العمومية، كما أن التفاوتات الاجتماعية والمجالية، وصعوبة الولوج المتكافئ إلى بعض الخدمات الأساسية، واستمرار البطالة والهشاشة لدى فئات واسعة من الشباب، تجعل التمتع الفعلي بالحقوق والحريات متفاوتا من فئة إلى أخرى ومن مجال ترابي إلى آخر. يضاف إلى ذلك ما أفرزته التحولات الاقتصادية والرقمية المتسارعة من تحديات جديدة تتعلق بالمواطنة الرقمية، وبانتشار الأخبار الزائفة والخطابات والممارسات التواصلية التي تقوم على تقسيم المجتمع عبر إبراز الاختلافات وتضخيمها بدل البحث عن المشترك الجامع وتبني مواقف حادة ومتطرفة اتجاه القضايا السياسية أو الثقافية أو الدينية أو الهوياتية، وما قد ينتج عنها من تأثيرات على منظومة القيم الجامعة والشعور بالانتماء والثقة.

لذلك فالرهان الحقيقي اليوم لا يكمن في إنتاج نصوص جديدة أو تصورات إضافية، بقدر ما يتمثل في تعزيز فعالية السياسات العمومية، وتقوية الالتقائية بين المتدخلين، وترسيخ ثقافة التقييم والمساءلة، وضمان الإنصاف المجالي والاجتماعي في الولوج إلى الحقوق والفرص، فبقدر نجاح المغرب في تجاوز هذه الإكراهات، بقدر ما سيتمكن من تحويل الهوية الوطنية والهوية الحقوقية من مقتضيات دستورية ومبادئ معيارية إلى قوة مجتمعية حية، قادرة على دعم التنمية وتعزيز استدامتها في عالم يزداد تعقيدا وتنافسية.

لائحة المراجع

- أبو المجد عبد الجليل، الدساتير والهوية بين الماضي والحاضر، أفريقيا الشرق، 2018.
- أشركي مُحَمَّد، الحداثة والهوية الدستورية في المغرب: أي علاقة ؟، من الحداثة الى الحداثات، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة " دورات "، الجزء الأول،
- دستور 2011.
- النموذج التنموي الجديد تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، التقرير العام، أبريل 2021.
- Gilbert Rist, Le développement. Histoire d'une croyance occidentale, Paris : Presses de la Fondation nationale des sciences politiques.
- Marie-Claire. Ponthoreau, « constitution européenne et identités constitutionnelles nationales», VIIe congrès mondial de l'aidc, Athènes, 11-15 juin 2007. v. Sébastien Martin, l'identité de l'état dans l'union européenne : entre « identité nationale » et « identité constitutionnelle », revue française de droit constitutionnel, n° 91, 2012.